الذاكرة الرئاسية.. والضمانات الانتخابية

المعروف لا يُعرّف، والواضح لا يُوضّح. ومن الأمور المعروفة، التى لا تحتاج إلى تعريف بها، الضمانات اللازمة لحرية ونزاهة الانتخابات. فعلى مدى ما يقرب من ثلاثة عقود ونصف العقد، ظلت المعارضة المصرية تطالب بهذه الضمانات وتزيد وتعيد فيها إلى أن صارت محفوظة عن ظهر قلب، وليست فقط معروفة للكافة.

بدأت المطالبة بضمانات الانتخابات منذ عام 1979 بعد أن قرر الرئيس الراحل أنور السادات حل مجلس الشعب المنتخب عام 1976 لأنه لم يتحمل معارضة 15 نائبا الاتفاق الذى عقده مع إسرائيل. وضرب السادات وقتها عرض الحائط بالضمانات المطلوبة، وأجرى انتخابات لم يفقها فى حجم التزوير ونوعه إلا ما حدث عام 2010.

وما إن اقترب موعد انتخابات 1984، حتى كانت المعارضة جميعها قد اتفقت على الضمانات اللازمة، بما فيها جماعة «الإخوان» التى يتصرف الرئيس المنتمى إليها الآن وكأنه لم يكن بين المطالبين بها منذ أن بدأ يمارس نشاطه السياسى فى التسعينيات.

فقد دعا إلى ما سماه حوارا حول ضمانات الانتخابات التى يعرفها تماما لمطالبته المستمرة بها على مدى نحو عقدين من الزمن. ولا يمكن تخيل أن يكون قد نسيها لأنه ظل يطالب بها حتى العام الماضى فى الانتخابات

الرئاسية التى خاضها، وقبيل ذلك فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى فى نهاية 2011 وبداية 2012.

والمفترض أن تتسع الذاكرة الرئاسية لكل ما كان شعبنا يتطلع إليه أو حتى يحلم به على مدى عقود طويلة قبل ثورة 25 يناير، ولا يزال. ويشمل ذلك ضمانات إجراء انتخابات معبرة عن الإرادة الشعبية، ومنتجة لبرلمان قادر على المساهمة فى تحقيق أهداف تلك الثورة، بدءا بإنقاذ البلاد من النفق المظلم الذى أدخلتنا فيه سياسة السلطة القائمة.

أما أن تسقط الضمانات الانتخابية من الذاكرة الرئاسية على نحو يستدعى التذكير بها، فهذا يعنى تصميما على إعادة إنتاج ممارسات العقود الماضية فى الانتخابات كما فى غيرها. فالضمانات الانتخابية تتطلب قرارا وليس حوارا، وتتحقق عبر إجراءات وليس من خلال توصيات سواء حُفظت فى أحد أدراج القصر الرئاسى أو أُرسلت إلى اللجنة العليا للانتخابات. وعندما يذهب ممثلو بعض الأحزاب إلى الرئاسة ويتفقون معها على توصيات وتتعهد بإرسالها إلى لجنة الانتخابات ثم لا تفعل ذلك، فهذا دليل ساطع على أن الأمر كله ليس أكثر من «شو» إعلامى.

هذا فضلا عن أن هناك ضمانات جوهرية تتعلق بحياد الحكومة التى تأتى بأمناء لجان الانتخاب ومساعديهم وغيرهم من المواطنين الذين يعاونون القضاة فى داخل هذه اللجان. ويقوم هؤلاء الموظفون بدور أكبر فعليا من القاضى.

فهم الذين يتعاملون مع الناخبين فى كل التفاصيل المتعلقة بعملية الإدلاء بصوته، ويستطيعون التأثير على من لم يحسموا اختيارهم فضلا عن الأميين. وفى إمكانهم التحكم فى إيقاع عملية الاقتراع وتسريعها أو

إبطائها حسب الاتجاه السائد للناخبين فى كل لجنة. وقد رأينا فى الاستفتاء على مشروع الدستور كيف تم إبطاء حركة الاقتراع فى كثير من اللجان الموجودة فى مناطق كان الاتجاه فيها ضد هذا المشروع هو الأقوى.

ولما كان معظم هؤلاء الموظفين يأتون من الإدارة المحلية، لا يمكن ضمان نزاهة الانتخابات إلا إذا كان الوزير المسؤول عن هذه الإدارة محايدا. وقل مثل ذلك عن وزارات أخرى أهمها وزارة الداخلية التى ينبغى الاطمئنان إلى حياد وزيرها حتى لا تتجاهل الشرطة انتهاكات التنظيم الأقوى على الأرض أو تغض البصر عنها، ووزارة التموين التى يتوجب ضمان عدم استخدامها لمصلحة جماعة أو حزب لتسهيل حصوله على أصوات.

كما أن الكثير من الضمانات الأخرى يتطلب عملا تشريعيا يستطيع الرئيس أن يبادر هو أو حكومته به ويطلب من المجلس الذى يقوم بهذا العمل الآن إقراره ثم يصدّق عليه. ولكن هذه الضمانات ليست على جدول أعمال الرئاسة رغم أنها موجودة قطعاً فى ذاكرتها.